عقد أول مؤتمر وطني لسيدات الأعمال في اليمن

■ يبدأ اليوم بصنعاء اول مؤتمر وطني من نوعه في اليمن يناقش أوضاع سيدات الاعمال اليمنيات والمعوقات والصعوبات التي تواجههن في تنفيذ مشاريعهن الاستثمارية والاقتصادية.
ويشارك في المؤتمر الذي ينظمه الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة والمؤسسة الألمانية للتعاون الفني «جي. تي.. زد» بالتنسيق مع مجلس سيدات الاعمال اليمنيات نحو ١٥٠ شخصية محلية وخارجية بينهم ١٠٠ سيدة أعمال يمنية. ويهدف المؤتمر الى خلق دور تكاملي لسيدات الاعمال والمساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية في البلاد، والخروج برؤية مهنية تنظم أنشطة سيدات الاعمال اليمنيات ليتمكنّ من اداء دورهن بشكل فاعل في التنمية الاقتصادية في البلاد، اضافة الى تذليل الصعوبات التي تلاقيها سيدات الاعمال في ظل مجتمع محافظ باعتبارهن جزءاً من النشاط الاقتصادي.

المـرأة: الانتخابات فرصـة للتغيـير

▹ عبر ممثلو منظمات المجتمع المدني عن دعمهم لإجراء الانتخابات في موعدها المحدد.. واعتبروا أي تأجيل أمراً لا يخدم المصلحة الوطنية كون ذلك يحرم المواطن من ممارسة حقه الدستوري ويعطل التنمية والاستقرار والتطور الاقتصادي والاجتماعي.
«الميثاق» استطلعت آراء عدد من ممثلي المجتمعات المدنية في عدن حول قضية دعم المرأة انتخابياً.

■ عدن-أحمد محمد حسن

• خديجة ردمان:
لن نفـرط بحـقنا الانتـخابي

• قبلة محمد:
ستخوض المرأة الانتخابات مستقلة

• فاطمة مريسي:
الشروط غير المنطقية رفضاً للإنتـخابات

■ إيمان عمر: **يجب أن تنتزع حقها من مخالب المشترك**

■ سمية الغارمي: **الموقف السلبي من الانتخابات لا يخدم الديمقراطية**

■ مريم الشدادي: **أتمنى ألا يظل تمثيل المرأة مجرد ديكور**

وكانت أولى المتحدثات خديجة ردمان وكيل وزارة الادارة المحلية لقطاع المرأة والتي قالت: من خلال مواقف الأحزاب في الانتخابات السابقة سواء البرلمانية أو المحلية يتضح جلياً عدم مصداقية الأحزاب لتبني ترشيح النساء، وهذا يعكس حب الاستئثار لدى قادة الأحزاب بالمواقع المتقدمة والمتميزة وبمقاطعتهم تلك سيحرمون المرأة من حقها في المشاركة.
أما الأخت قبلة محمد سعيد رئيس اللجنة الوطنية للمرأة بعدن قالت: اتمنى أن تصل أحزاب المعارضة الى توافق مع المؤتمر الشعبي العام لأن هذا يخدم تحذير وتعزيز التجربة الديمقراطية، ويخدم قضية التنمية والتطور الاقتصادي الاجتماعي.. واضافت: يظل الحوار هو الطريق الأمثل للوصول الى رؤية موحدة تجاه انجاح العملية الاستحقاقية ومضت تقول: مازلنا نتوقع أن يكون هناك توافق بين هذه الأحزاب والمؤتمر الشعبي العام للمصلحة الوطنية ومازال الأمل قائماً..
مشيرة الى انه في حال المقاطعة فمن المتوقع دخول بعض النساء من هذه الأحزاب عملية الترشيح كمستقلات وعلينا دعمهن.

جو ديمقراطي

مريم علي الشدادي عضو اللجنة الوطنية مدير ادارة التربية بالمعلاّ قالت: أتمنى من المشترك أن يستفيد من الجو الديمقراطي ويشارك بكل ثقة ويخوض هذا الاستحقاق وترسل رسائل للعالم أننا ننتمي لحزب كبير اسمه «اليمن» ونضع مصلحة الوطن فوق كل المصالح الذاتية، وأن نحل مشاكلنا بالحوار على طاولة واحدة وأن يبادر المشترك بدعم المرأة وأن يكون تمثيلها خير تمثيل وأن تكرس كل جهودها لقضية المرأة ولا يكون وجودها مجرد ديكور..
وأختتمت حديثها بالقول على أحزاب المشترك أن تقدر مصلحة الوطن ولابد من الحوار والتجاوب مع المؤتمر الشعبي العام راعي التجربة الديمقراطية فمقاطعتهم ستكون خسارة للمرأة من أن تشارك في العملية التنموية المكملة لانسانية الانسان.

أصوات غائبة

الدكورة رخصانة محمد اسماعيل مدير مركز المرأة للبحوث والتدريب قالت: لا يمكن لأي احد أن يقاطع الانتخابات لأن صوته ورأيه سيكون غائباً بلاشك ولن يكون لهذه الجهة المقاطعة أي تأثير.. فما بال احزاب المشترك والتي يجب أن يكون لها تأثير في الساحة اليمنية وعليها أن تخوض معترك الحياة السياسية بدون انتظار كسب المعركة الانتخابية مسبقاً، لأن المنافسة السياسية تتطلب وضع برامجهم بوضوح وخوض المعركة بكل الامكانات المتاحة لهذا الطرف أو ذاك لاقناع الناخبين.. ولكن عند المقاطعة حتماً ستخسر هذه الأحزاب على صعيد المشاركة في البناء والتطور وفي المنافسة في الانتخابات وعلية فإن المرأة في هذه الأحزاب ستحرم من المشاركة والمنافسة السياسية.

للوطن

فاطمة مريسي رئيسة فرع الاتحاد العام لنساء اليمن قالت: إن مقاطعة أحزاب المشترك للانتخابات البرلمانية هي شأن يخصه فالمماحكات والتمترس باطروحات متكلسة ومعرقلة وغير مرنة من قبل أحزاب المشترك لن يخدم قضية الديمقراطية في البلاد وسيحرم شريحة من منتسبي هذه الأحزاب من ممارسة حقهم الدستوري بل لعل تشبثهم بشروط غير منطقية سيحرم المرأة من حقها في المشاركة السياسية و مواقع القرار وحرمانها من المشاركة بفعالية في التنمية، وطالبت أحزاب المشترك أن تتوخى الحكمة وتبتعد عن المناكفات السياسية بدلاً من المقاطعة التي لا تخدم الوطن.
– أما الناشطة النسائية ايمان عمر خالد عضو الهيئة الاستشارية للجنة الوطنية للمرأة عضو المجلس المركزي للاتحاد العام لنساء اليمن فقد أكدت أن المقاطعة لا تحل أية قضية قائلة:
نحن بحاجة الى ارادة حقيقية وسياسية نحو التغيير والتحديث واذا وجدت القناعة بانتزاع هذا الحق الديمقراطي المشروع في المشاركة السياسية فالساحة مفتوحة للجميع، لا أن نقاطع الانتخابات وأن تكون هناك شجاعة في ممارسة هذا الحق الديمقراطي الذي كفله الدستور والقانون، وأن نظهر مرشحينا في الساحة ذات الكفاءة والقدرات وأن نهتم بدور المرأة وتعزيز مكانتها في المجتمع وندعمها بتلك الامكانات المتاحة، وأن نضع كل الفرص المتكافئة لدعمها.. وناشدت احزاب المشترك أن تحافظ وتدعم وتحمي الحق المشروع للنسبة المطروحة بـ١٥٪ بغض النظر عن كيفية توزيعها والتمسك بهذا الحق ودعمه وان تقتنع قناعة تامة بدور المرأة وانتزاع حقها من مخالب المتسلطين لحقوق المرأة.

المقاطعة

سمية الغارمي رئيسة جمعية عدن التنموية النسوية:
دعت احزاب المشترك الى المشاركة السياسية الفاعلة لما فيه خدمة المجتمع لأن هذا الموقف السلبي لا يخدم التجربة الديمقراطية ويحرم شريحة من المجتمع من حقهم الديمقراطي والدستوري بما فيها قطاع المرأة التي تطمح من خلال هذه الانتخابات أن تصل الى موقع القرار لتتمكن من خدمة قضايا المرأة والمجتمع والتنمية.. قائلة: إن مقاطعتهم لاتخدم المجتمع وتمنت أن نشارك كل الأحزاب والتنظيمات السياسية من أجل التنمية ومن أجل القضايا التي تمس احتياجات المواطنين.

الحكم الديمقراطي

د. ابتسام الهويدي

يتكشف كل يوم قصور الأنظمة الديمقراطية في منطقتنا العربية، حيث أن شعوب هذه المنطقة لا ينعمون بحكم ديمقراطي مفتوح وشفاف وحام للحريات الأساسية وحقوق الانسان، ولعل قيام معارضة فعالة واستقلال القضاء والإعلام وشفافية الحكم وإمكان مساءلته ومحاربة الفساد هي من أقل الحريات تحققاً.
إن ما تتمتع به شعوب هذه المنطقة لا تمثل سوى الحد الأدنى من الحريات والمتمثلة في حرية التنقل والملكية وحرية الممارسة الدينية والثقافية للأقليات، إن العناصر الجوهرية للحرية التي تمثل روح الديمقراطية والتي يجب أن تسود منطقتنا العربية هي الإعلام المستقل ومكافحة الفقر والقضاء على الفساد الذي غرس أظافره في كل ركن أو زاوية في المجتمع، كما أن المساواة أمام القانون عنصر مهم وجوهري للحريات التي سعت وكافحت ومازالت تكافح من أجلها الشعوب..إن المساواة بين الجنسين تعتبر من أهم الحريات المفقودة في معظم المنطقة العربية والتي تنادي بها اليوم الأوساط المثقفة في المجتمع وقادة الرأي والصحفيون ومؤسسات المجتمع المدني، والخروج من دائرة الأنظمة الديمقراطية ذات الطابع الديكتاتوري لن يكون الا من خلال اختيار المواطنين في هذه المنطقة لقيادات الحكم سواء أكانت مركزية أو محلية عبر انتخابات حرة ونزيهة..إن الارتقاء بالمنطقة العربية في شتى جوانب الحياة لن يكون الا من خلال تبني مسيرة الاصلاح الديمقراطي واستقلال هيئات السلطة القضائية وتكوين مؤسسات محلية وإقليمية لحقوق الانسان ووضع وترسيخ القواعد المؤسسة للحرية للحد من احتكار السلطة.. اليوم معظم المؤسسات الديمقراطية في المنطقة العربية مفرغة من مضمونها الأصلي الحامي للحريات.
إن ابعاد الصراعات الاجتماعية الناتجة عن سياسات العهود السابقة في الحكم والمتمثلة بالقمع المنظم والحكم التسلطي بغية تحقيق الاستقرار السياسي لم يعد مجدياً بل يجب أن تضع هذه الأنظمة نصب عينيها إيجاد البدائل السلمية الفعالة لمعالجة المظالم وتحقيق التداول السياسي صوناً للمجتمعات من السقوط في مخاطر الاضطرابات الداخلية.

مشاركة النساء.. حقيقة أم وهم ؟

▹ تعتبر مشاركة النساء في كل شؤون الحياة أمراً ضرورياً، ولم يكن الحديث عن إدماج النساء في أمور المجتمع والدولة والاقتصاد والسياسة من باب المراهقة السياسية او المتاجرة بأصوات النساء وتقطيع الوقت او هو اتباع تكتيكات مرحلية تمكن من استغلال النساء وسرقة أصواتهن والتجمل برفع دعوة تمكين المرأة لسرقة الأضواء في المحافل المحلية والدولية، فالمتغيرات المتسارعة التي شهدها القرن الواحد والعشرون والتي تمثلت في الاقتصاد والسياسة والفكر والتواصل بين كافة الشعوب فرضت بقوة أن تحتل النساء هرم المجتمع الانساني وان يتقاسمن وأشقاؤهن الرجال كل شؤون الدولة وأمور الحياة،

فائز سالم بن عمرو

٢-١

ولم يعد مقبولاً في معطيات ووقائع الحياة العصرية التعامل الجزئي او المنحاز ضد المرأة، فالرشوة الانتخابية للنساء بإعطائهن بعض المقاعد البرلمانية او إقحام بعض النساء في مناصب حكومية ووزارية صورية ليس لها تأثير أو التوجه لرفع خطاب حزبي يتغنى بحقوق المرأة، فإذا حانت لحظة الانتخابات جعلها في الخطوط الخلفية وفضّل ان تكون في مقاعد الاحتياط لأنه لا جدوى انتخابية واقعية تحققها النساء.. كل هذه السلوكيات والمواقف المتبنية اصبحت مرفوضة وتاريخاً مظلماً من الماضي ولن تكون تجارة رابحة في المستقبل القريب والبعيد.. وإذا عدنا الى واقع النساء في العالم نجد أن المرأة في المجتمعات المتقدمة والمتطورة لم تتمتع بالتكافؤ مع الرجل على الرغم من التشريعات المتقدمة والمجتمع المدني القوي وتاريخ التجربة النسائية الطويلة والمتقدمة حيث ظلت حالات التمييز قائمة وإن كانت متفاوتة من بلد لآخر، ولاشك ان الحقوق النسائية ستكون أكثر قتامة واشد مأساوية في الدول العربية مقارنة بباقي دول العالم وحتى الدول النامية والأقل تطوراً، فقد بلغ تمثيل المرأة في برلمانات العالم نسبة ١٣٪، وفي الدول العربية ٤٪، بينما وصل تمثيل المرأة في البرلمانات الأفريقية الى ١٢٪، وفي أمريكا الشمالية سجلت النساء نسبة ١٦٪، وعلى الرغم من التطور الكبير الذي حققته المرأة في المجتمع اليمني والمسار الجيد التي قطعته مقارنة بالدول المجاورة التي تُحرم فيها المرأة من أبسط الحقوق كحق الترشح وحق الانتخاب، بل مُنعت من حقوق أدنى من ذلك بكثير، فاليمن كانت لها الريادة على كثير من دول المنطقة في حصول المرأة على حقوقها الانتخابية كاملة حق الترشيح وحق الانتخاب أسوة بالرجل كما في المادة (٣١) من الدستور، وأعطى المشرع اليمني المرأة حق المواطنة بشكل واضح وشامل وحفظ لها حق التعبير والمشاركة دون تمييز، كما رفض التمييز السياسي ضد المرأة فقد اشترطت المادة (٨) من القانون رقم ت(٦٦) بشأن الاحزاب والتنظيمات السياسية عدم قيام أي حزب أو تنظيم سياسي على أساس التمييز بين المواطنين بسبب الجنس.. وحفظت التشريعات اليمنية حقوق المرأة في العمل وهو من القوانين المتقدمة في المنطقة ورأعى حقوقها في التعليم وفي المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإن كان هناك غموض في بعض التشريعات المتعلقة بالجنسية من جهة الأم، ويوجد غموض في التشريعات المتعلقة بالحد من العنف تجاه المرأة، إلا أن هذه القصور لا يمنع وصف التشريعات اليمنية للمرأة بانها منصفة ومتقدمة قياساً بالنظرة القاصرة لبعض الدساتير والتشريعات لحقوق المرأة وقصرها على حقوق الاسرة والأمومة والصحة الإنجابية كما جاء في دساتير بعض الدول وبرامج بعض الاحزاب مثل برنامج حزب الاصلاح للانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٣م الذي يعترف بالمرأة كصوت انتخابي فقط.
هذه التشريعات المتقدمة والإنجازات الحقيقية القابلة للتحقق والقفزات الجريئة في إشراك المرأة اليمنية في جميع أمور الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتنموية لم تشفع للمرأة أن تحسن مكانتها أو تعزز وجودها في الواقع السياسي لوجود فجوة وهوة ثقافية واجتماعية كبيرة بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية الرسمية وبين المؤسسات والبنى التقليدية المتحكمة بقوة العادات والأعراف المتمثلة في الثقافة والقبيلة والدين والعادات والصور والقوالب الذهنية القديمة والمحنطة والنظرة الدونية للمرأة في واقع المجتمع، فعلى الرغم من إعداد النساء شهد قفزة عددية ومطردة كناخبة في الانتخابات البرلمانية الثلاثة فنسبة المسجلات في جداول الناخبين سنة ١٩٩٣م بلغت ١٨٪ من إجمالي المسجلين في الجداول الانتخابية، وبلغت في انتخابات ١٩٩٧م ٢٧٪، وفي انتخابات ٢٠٠٣م بلغت ٤٥٪، إلا أن النظرة للمرأة كمرشحة شهدت انخفاضاً عكسياً واضمحلالاً، فقد بلغ عدد المرشحات في انتخابات ٩٣م ٤٢ امرأة فازت منهن اثنتان، وفي انتخابات ٩٧م بلغ العدد ٢٢ امرأة فازت اثنتان، وفي انتخابات ٢٠٠٣م انخفض عددهن الى ١١ امرأة ودخلت واحدة فقط الى البرلمان العتيق الذي يبلغ عدد أعضائه ٣٠١ .
هذا التناقض الكبير والخيالي للمرأة اليمنية بين واقعين وعالمين، واقع التشريعات القانونية والتشريعات الاجتماعية التقليدية يوجب تشخيص ودراسة او استقصاء المشكلات والموانع التي تجهض مشاركة المرأة وإدماجها في مجتمعها ويجعلنا نبحث عن السبب الذي يجعل التشريعات القانونية الجيدة والمتطورة تظل حبيسة الأوراق وتتحول الى ظاهرة صوتية لا تتصالح مع الواقع الاجتماعي، ويمكن إرجاع أسباب إخفاق هذه التشريعات النظرية الى الأمور الآتية:
١- العولمة والسيطرة:
راهنت كثير من المنظمات والمؤسسات النسوية وعدد من المثقفين والمهتمين على المجتمعات الغربية والمؤسسات الكبرى المتحكمة بالعالم كالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومجلس حقوق الانسان وغيرها من المؤسسات الدولية حين رفعت هذه المنظمات الاصوات مطالبة بحقوق مشروعة وغير مشروعة للنساء، وعقدت المؤتمرات وخرجت المقررات المطالبة بتمكين النساء وإعطائهن حقوقهن كاملة غير مجتزأة، لكن هذا السلوك النظري في المطالبة بحقوق النساء وتحسين أحوالهن ودمجهن في أمور الحياة جبّرته الدول الكبرى المتحكمة في هذه المؤسسات الدولية الى تجارة تستعملها ضد الدولة الضعيفة وتستقوي بها على دول العالم لخدمة مصالحها وتكريس ثقافتها وطريقة عيشها مع تجاهل تام للثقافة والمعطيات الاجتماعية والفكرية للحضارات او الدول الاخرى، بل وصل الأمر الى الترويج لثقافة الغرب المادية المتناقضة واحتقار لأية ثقافة او فكر او دين مخالف للمنهج الليبرالي الاقتصادي الاجتماعي المخالف للنموذج الغربي، فنجد دولاً ركبت موجة العولمة لتفرض طريقتها ونموذجها وطريقة نظرتها للحياة بقوة الاقتصاد والسلاح والنفوذ بدلاً من الحوار والإقناع وتفهم الثقافات والحضارات الأخرى، فقد صرح الرئيس الامريكي السابق كلينتون: «إننا نريد أن نسير العالم فقط وفقاً لنمط الحياة الامريكية»، وذهب الرئيس بوش بعيداً فقال: «إن إسلوب الحياة الامريكية غير قابل للتفاوض، ولا تنوي أمريكا التخلي عنه حتى ولو اقتضى الامر خوض الحروب».
واعتبرت الدعوة باصلاح قانون الانتخابات فهي ذرائع غير منطقية ولا ترتبط بهموم المواطنين وحقوقهم، واستطيع أن أقول إن مقاطعة المشترك المعلنة فقط للقيد والتسجيل هي عملية تعطيل وليست مقاطعة، فلو كانوا يبحثون عن سجل انتخابي نظيف لكانوا شاركوا في دعم الجهود المبذولة لذلك.
وفي ردها على سؤال حول «الكوتا» وأهميتها قالت الاستاذة فتحية عبدالواسع: الكوتا هو نظام يعطى المرأة نوعاً من الامتيازات التي تمنحها فرصة للوصول الى المجالس التشريعية اقرتها اتفاقية «السيداو» حيث أن بلادنا موقعة على هذه الاتفاقية التي تحتوي على عدد من الاجراءات التي تمكن المرأة من المشاركة في الانتخابات وفي مختلف الحياة السياسية، طالما أن هناك من الحجج غير المبررة التي تهدف الى الحد من مساهمتها أو مشاركتها في الحياة السياسية.
وعلّقت فتحية عبدالواسع على رفض احزاب في المشترك العمل بنظام «الكوتا» بقولها: بعض الأحزاب قد اصدرت فتاويها التي تعقد منها اقصاء المرأة عن المشاركة في الحياة السياسية ولا تريدها كمرشحة، ولكنها تريد استغلال صوتها كناخبة لصالح الرجل المرشح.
وفيما يتعلق بردها على مطالبة احزاب المشترك بتعديل قانون الانتخابات العامة، قالت: ما تثيره احزاب المشترك من هرج ومرج حول هذا الموضوع للأسف الشديد هو ترف سياسي، لأنه يجري الحديث عن التعديلات القانونية بغية تحقيق مطالب حزبية بحتة.. رغم أن هناك قضية جوهرية تتعلق بالمرأة المستقلة التي تعتزم الترشح للانتخابات حيث يتطلب منها اجتراح بطولات لكي تصل الى مجلس النواب، فكان من الاجدر باحزاب المشترك بدلاً من المطالبة بتعديلات للقانون التي تنطوي على مصالح سياسية للأحزاب ان تعمل أولاً تعديلاً لايجاد ضمانات أكثر للمرأة المستقلة التي تريد أن ترشح نفسها في الانتخابات وبطريقة أو بأخرى يعتبر هذا دعماً لها يظهر مصداقيته مثل هذه الاحزاب، ويجيز لها بعد ذلك المطالبة بحقوق جميع المواطنين.. أما أن تكون التعديلات المطلوبة من أجل تحقيق صفقات سياسية وحزبية فنحن النساء لا نحتاجها، وما نحتاجه حقيقة هو هذا الدعم الحقيقي من الأحزاب والمتمثل بالتزامها بتقديم المرأة ضمن قائمة مرشيحها، وأن تعمل على تجييش المواطنين لصالح انتخابات المرأة والوقوف معها لتحقيق الفوز.
وعن تعليقها على مبادرة المؤتمر الشعبي العام بمنح ١٥٪ من المقاعد في المجالس المنتخبة قالت المحامية فتحية عبدالواسع محمد: مبادرة المؤتمر تستحق الثناء والتقدير وستتيح أمام المرأة مجالاً أوسع في المشاركة وايصالها الى المجالس المنتخبة، وهي خطوة ستحسب للمؤتمر الشعبي العام بتشجيعه للمرأة وإتاحته المجال لها خصوصاً وأن الساحة اليمنية تزخر بالكثير من النساء المثقفات والكفاءات والاقتدار للقيام بالمهام الوطنية وتلبية متطلبات ناخبيهم، لكن أخيراً تحرم المرأة من المشاركة السياسة، ولا تريدها كمرشحة، ولكنها تريد استغلال صوتها كناخبة فقط.
واضافت: أحب أن أوضح هنا أن قضية مقاطعة الانتخابات كما تهدد بذلك أحزاب المشترك فبالرغم من أن الدستور نص على قضية التعددية الحزبية صراحة، إلاّ أ قرار المقاطعة هو قرار يتعلق بالاحزاب في اقصاء نفسها عن الحياة السياسية، لأن هذا الحق هو موجود في الدستور ولم تتخذ اجراءات للحد من هذا الحق سواء إجراءات ادارية أو قانونية أو دستورية، وانما هو قرار يتعلق بهذه الاحزاب وما ترتابه هي وهذا يعني أنها هي المسئولة الأولى في الاخلال بحقهم القانوني عن المشاركة السياسية.

المحامية فتحية عبدالواسع لـ«الميثاق»:

كفـى إقصـاءً للمـرأة

وصفت المحامية المعروفة فتحية عبدالواسع محمد ترويج قيادات احزاب المشترك بمقاطعة الانتخابات بالاسلوب القسري الذي تمارسه على اعضائها لمصادرة حقهم المكفول دستورياً، وقالت كنت آمل ألا تقاطع احزاب المشترك الانتخابات لاعطاء فرصة للمرأة للمشاركة في الترشيح للانتخابات للبرلمان القادم حتى تتمكن من تقديم خدمات لأبناء دوائرهن وللوطن عامة، وكان يمكن اصلاح أي اختلالات من خلال المشاركة في الانتخابات.

كتب/احمد العقربي